بسم ا لله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٦١
بتاريـــخ :	٢٠١٠/٢/١٠

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٧ / ١ / ١٤٢

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الموارد المائية والرى

تحيـــة طيبة ... وبعد

اطلعنا على كتابكم رقم ٢١٠٨ المؤرخ ٢٠٠٨/٣/٢٢ الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارة الموارد المائية والرى بشأن الإفادة بالرأى عن مدى إلتزام جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بأداء قيمة التأمين النهائى عن عملية دراسة وتصميم وتنفيذ مشروع نظام الوقاية والحماية أمام خزان أسوان .

وحاصل الوقائع ــ حسبما يبين من الأوراق ــ أنه بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ تم التعاقد بين الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان وجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بطريق الإتفاق المباشر لتنفيذ عملية دراسة وتصميم مشروع نظام الوقاية والحماية أمام خزان أسوان. ولدى مراجعة إدارة فتوى وزارة الموارد المائية والرى، لمشروع هذا العقد إرتأت ضرورة تضمينه النص على إلزام جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بسداد التأمين النهائى عن العملية محل التعاقد، ومن ثم ثار الخلاف بين طرفى التعاقد حول مدى الإلتزام بسداد قيمة التأمين النهائى، حيث رفض جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة سداد التأمين المشار إليه، لذلك فقد خاطبتم إدارة الفتوى المختصة لإستطلاع رأيها فى هذا الشأن والتى ارتأت إحالة الموضوع لهيئة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى والتى خلصت بدورها فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٥ إلى عدم جـــواز إعفاء الجهازمن أداء التأمين النهائى للعملية، غير أنها رأت فى ضوء مخالفة هذا الإفتاء للفتوى الصادرة من اللجنة الأولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٤ ملف رقم ٢٩٥٢/٢١/٧٥ إحالة الموضوع إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠من يناير سنة ٢٠١٠م، الموافق ٥ من صفر سنة ١٤٣١هـ، فتبين لها أن إفتاءها استقر على أنه إذا ما عدلت الجهة الإدارية طالبة الرأى عن طلبها أضحى طلب الرأى غير ذى موضوع لاستغلاق باب الجدل فى شأنه بعدما أبدت الجهة طالبة عرض الموضوع رغبتها فى عدم الإستمرار فيه، وهو ما يتعين معه حفظ الموضوع .

وبناء على ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن الجهة طالبة الرأى فى الموضوع الماثل قد عدلت عن طلبها بالكتاب رقم ١٢٧٧ المؤرخ ٢٠٠٩/٥/٢٥ حيث أفادت بمقتضاه أن الأعمال المتعاقد عليها قد تم الإنتهاء من تنفيذها بالفعل وتم الإستلام الابتدائى لها بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٦ وبدون أى تأخير، وبتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢١ قام جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بتقديم شهادة ضمان للهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان تضمن سلامة الأعمال المنفذة لمدة عام من تاريخ الإستلام الإبتدائى، وأنه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٢ وافق رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسد العالى على صرف قيمة ما تم خصما من مستحقات جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة كتأمين نهائى للعملية، ومن ثم لم يعد هناك وجه لإستمرار بحث الموضوع، الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع لعدول الجهة طالبة الرأى عن طلبها .

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تحريراً في ٦ / ١ / ٢٠١٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار /
محمد عبد الغنى حسن
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني

المستشار /
أحمد عبدالتواب موسى
نائب رئيس مجلس الدولة

فاطمة //